الوحدة الثالثة
الدراسة التطبيقية
لعلم تخريج الحديث

التدريب على رسم مشجرات الأسانيد

تعريف مشجرات الأسانيد:

صورة من صور الخرائط الذهنية، وهي: أداة تفكير بصري، تساعد علىٰ هيكلة المعلومات وتحليل الأفكار، وتوليفها وتذكرها، وقد توسّع استعمالها في كل المجالات العلمية والثقافية والحضارية بصفة عامة.

وشجرة الإسناد: رسم توضيحي يشبه الشجرة؛ لاحتوائها علىٰ أصول وفروع، ينتظم فيها رواة الحديث بحسب ترتيبهم في الإسناد، مع بيان مواضع الالتقاء والافتراق والتفرد[١].

والخرائط الذهنية ليست من مخترعات العصر؛ فقد استعملها المحدثون قديمًا؛ قال ابن رشيد في ترجمة المحب الطبري: (ورأيت له صورة شجرة مغَصَّنة كتب فيها أسانيده في سنن أبي داود) [٢].

طرق رسمها:

الطريقة الأولىٰ: الرسم اليدوي.

الطريقة الثانية: الرسم الإليكتروني:

وفيما يلي مشجرة توضح بعض البرامج والمواقع المساعدة علىٰ ذلك:

---

(١) انظر: المدخل إلىٰ تخريج الأحاديث والآثار (ص٩١) لعبد الصمد عابد.

(٢) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة لابن رشد الفهري(ص٢٣٧).

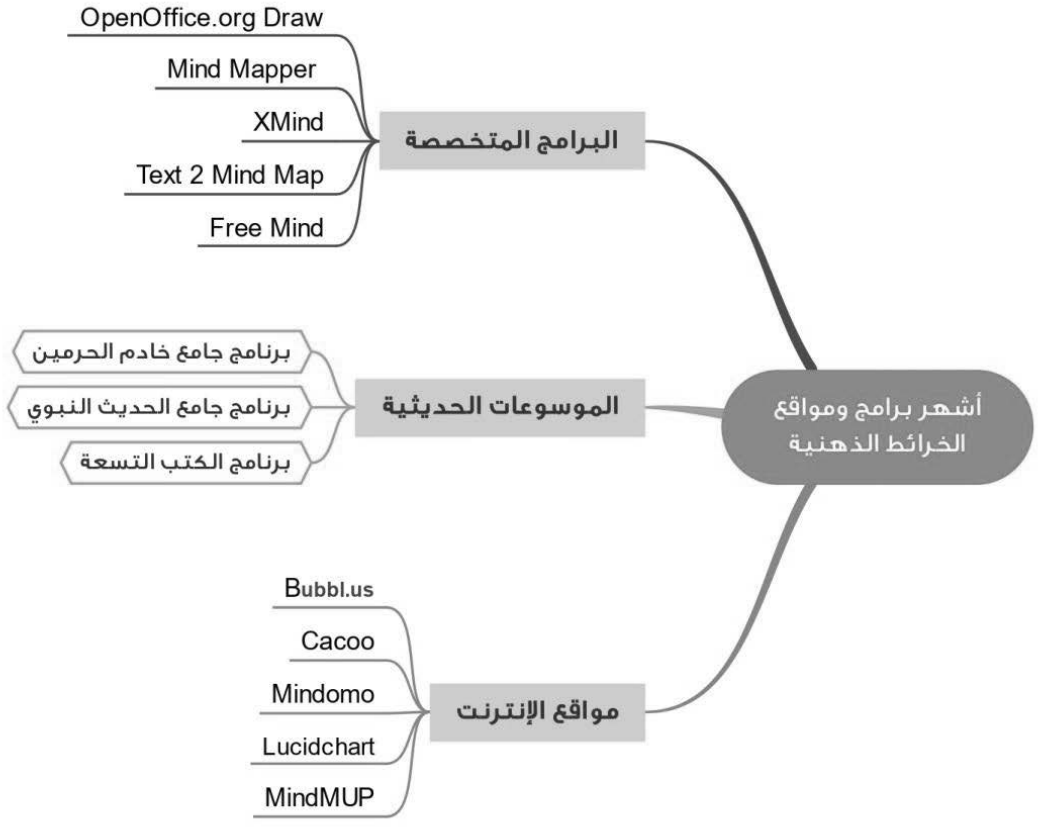
أشهر برامج ومواقع الخرائط الذهنية
البرامج المتخصصة
OpenOffice.org Draw
Mind Mapper
XMind
Text 2 Mind Map
Free Mind
الموسوعات الحديثية
برنامج جامع خادم الحرمين
برنامج جامع الحديث النبوي
برنامج الكتب التسعة
مواقع الإنترنت
Bubbl.us
Cacoo
Mindomo
Lucidchart
MindMUP

خطوات رسم شجرة الإسناد (صفة التشجير):

- نبدأ بتدوين طرف الحديث أو رقمه في أعلىٰ الصفحة.
- رسم الشجرة يبدأ من أعلىٰ الصفحة نزولًا لأسفلها.
- نبدأ برأس الإسناد (الراوي الأعلىٰ) بحيث يكون رأس الشجرة: اسم الصحابي إذا كان الحديث موصولًا، أو التابعي إذا كان الحديث مرسلًا.
- نأخذ خطًّا نازلًا من الصحابي، نكتب تحته اسم التابعي الراوي عن الصحابي.
- نُفرّع من التابعي خطًّا نازلًا لأسفل، نكتب تحته اسم الراوي عن التابعي.
- وهكذا، حتىٰ يكون في أسفل الصفحة: اسم المصدر الذي خرّج الحديث.
- إذا انتهينا من ذكر جميع رواة الإسناد الأول: ننتقل إلىٰ الإسناد الثاني فالثالث... فنذكر من الإسناد الجديد ما لم يذكر من الرجال في الإسناد الأول، **وذلك علىٰ النحو التالي:**
- إذا وجد في طبقة التابعين -مثلًا- راويًا آخر عن نفس الصحابي: أضفنا خطًّا جديدًا متفرعًا من الصحابي، نكتب تحته التابعي الجديد موازيًا للتابعي الأول.
- نفعل ذلك في كل طبقة؛ فما كان موجودًا في الإسناد الأول وتكرر ذكره في الإسناد الثاني لا يكرر ذكره في الشجرة مرة أخرىٰ، وإنما يضاف الرواة الوارد ذكرهم في الإسناد الثاني ولم يسبق لهم ذكر في الإسناد الأول، ويراعىٰ أن تكون كل طبقة علىٰ سطر، أو متوازية بصورة ما.

- إذا كان هناك اختلاف علىٰ أحد الرواة: فيجب أن نجعل الرواة الذين رووا كل وجه بجوار بعضهم، أو في فئة مستقلة؛ ليسهل إدراك الخلاف بمجرد النظر إلىٰ شجرة الإسناد.
- ينبغي العناية بتعيين الرواة المهمَلين والمبهَمين إذا ورد تفسيرهم في أحد الطرق؛ بحيث لا يظن الناظرُ الراويَ الواحد اثنين؛ ويحسبها متابعة وهمية.
- ينبغي العناية بتعيين ألفاظ الأداء في الطبقات التي يكون فيها مدلس.

أمثلة لشجرة الأسانيد:

حديث أبي أُمَامَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «**من قَرَأَ آيَة الكُرْسِيّ فِي دبر كل صَلَاة مَكْتُوبَة، لم يمنعهُ من دُخُول الجنَّة إِلَّا أَن يَمُوت**».

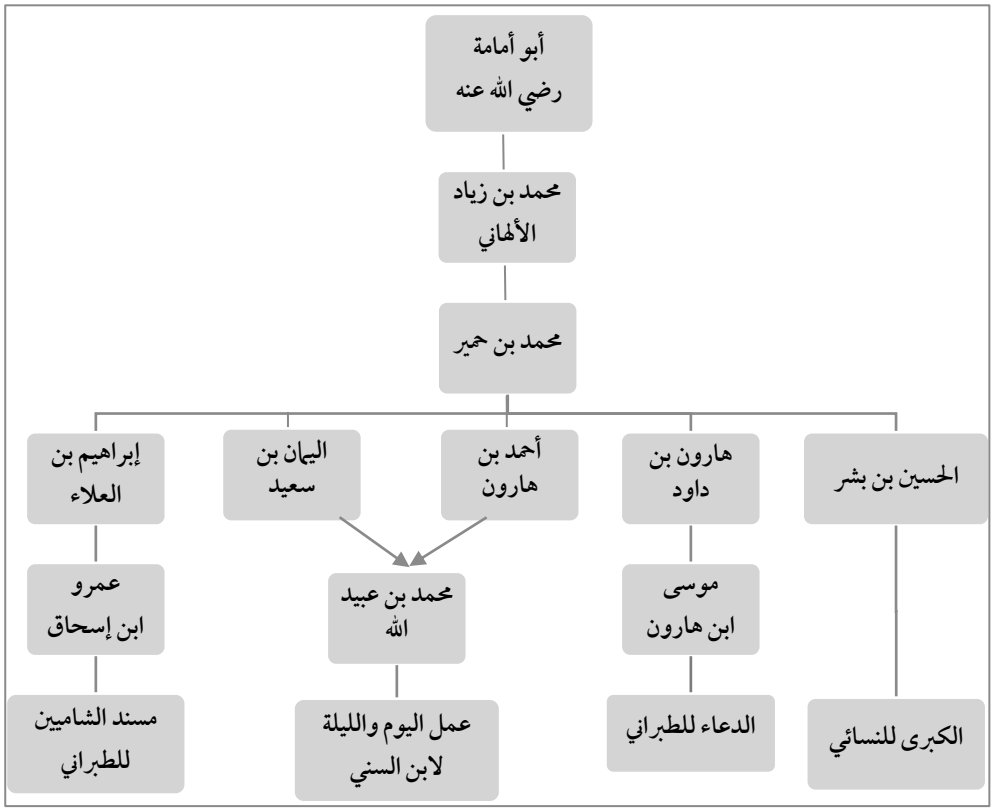

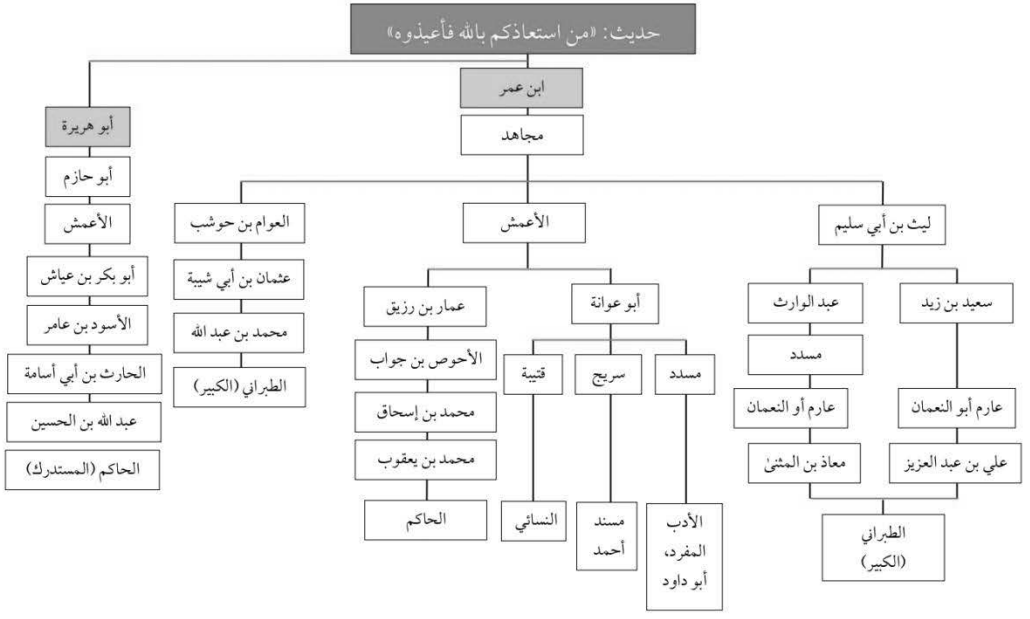
حديث: «من استعاذكم بالله فأعيذوه»
ابن عمر
مجاهد
أبو هريرة
أبو حازم
الأعمش
أبو بكر بن عياش
الأسود بن عامر
الحارث بن أبي أسامة
عبد الله بن الحسين
الحاكم (المستدرك)
العوام بن حوشب
عثمان بن أبي شيبة
محمد بن عبد الله
الطبراني (الكبير)
الأعمش
عمار بن رزيق
الأحوص بن جواب
محمد بن إسحاق
محمد بن يعقوب
الحاكم
أبو عوانة
قتيبة
سريج
مسدد
النسائي
مسند أحمد
الأدب المفرد، أبو داود
ليث بن أبي سليم
عبد الوارث
مسدد
عارم أو النعمان
معاذ بن المثنى
سعيد بن زيد
عارم أبو النعمان
علي بن عبد العزيز
الطبراني (الكبير)

صياغة التخريج

معنى صياغة التخريج:

(الصياغة) بكسر الصاد: مصدر صاغ يصوغ، بمعنىٰ: هيَّأ الشيء وسبكه علىٰ مثال مستقيم، وَأَصْلحهُ علىٰ أَحْسَن تَقْوِيم[(١)].

ويمكن تعريف صياغة التخريج بأنها: تهيئة معلومات التخريج والتعبير عنها بصورة مستقيمة واضحة، مطابقة لواقع المصادر[(٢)].

فإن مهارة المخرِّج: أن ينقل صورة الحديث في المصادر بحيث يتصورها القارئ وإن لم ير المصدر.

الفرق بين واقع التخريج وصياغته:

واقع التخريج يراد به: البحث والجمع، وأرشفة الطرق والروايات.

والمراد بالصياغة: سبك الطرق والتعبير عن المعلومات بالصورة الصحيحة.

أهمية تحرير صياغة التخريج:

١- إفهام القارئ وإقناعه بأحسن عبارة وأسهل أسلوب.

٢- البعد عن الحشو والتطويل بما لا يفيد.

٣- تحقيق مقاصد التخريج وفوائده.

٤- التدليل علىٰ صحة النتائج فيما يتعلق بالتصحيح والإعلال والترجيح.

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٣٢١)، وتاج العروس للزبيدي (٢٢/ ٥٣٣) مادة (صوغ).

(٢) انظر: تسهيل صياغة الحديث (ص٧٢٦).

أركان صياغة التخريج[1]:

للتخريج أركان خمسة:

الأول: الألفاظ الاصطلاحية في العزو.

الثاني: المصادر، وتوثيق النقل منها.

الثالث: الرواة.

الرابع: ختم المتابعات.

الخامس: البيانات.

الركن الأول: الألفاظ الاصطلاحية في العزو إلى المصادر:

أولًا: صيغ العزو إلىٰ المصدر الأصلي:

(أخرجه – رواه – خرّجه – أسنده) وكلها ألفاظ متساوية لا فرق بينها، وإن كانت الأولىٰ أكثرها استعمالاً، وتليها الثانية.

وتدل جميعًا علىٰ أن مصنِّف الكتاب روىٰ الحديث بإسناده.

ثانيًا: صيغ العزو للمصادر الفرعية:

١- إذا كان المصدر الفرعي قد حكىٰ إسناد المصدر الأصلي، فإن صياغة التخريج لها جانبان:

الأول: ذكر المصدر الأصلي وكذلك الوسيط، كالتالي: أخرجه مُسدّد (إتحاف الخيرة ١٤٣٥)، ولا يصح أن أقول: والبوصيري في (إتحاف الخيرة) من طريق مُسدّد.

---

(١) استفدت كثيرًا في هذا الفصل من سلسلة (صياغة التخريج الشامل علىٰ المتابعات) لأستاذنا الدكتور/ إبراهيم بن عبد الله اللاحم، حفظه الله.

الثاني: يوضع المصدر الأصلي (مسند مُسدّد) في مكانه الطبيعي من التخريج، تمامًا كما لو كان منقولًا منه مباشرة، ولا يؤخر مطلقًا؛ بل نراعي وفاة مُسدّد وموضع متابعته، ولا نراعي وفاة البوصيري.

٢- إذا كان المصدر الفرعي قد ذكر أن الحديث عند فلان من المصنّفين ولم يورد إسناده: فيقال هاهنا: (أورده، ذكره، ساقه، نقله فلان... وعزاه لـ/ وعزاه إلىٰ...)، ونحو ذلك. ويذكر ذلك بعد تمام مصادر التخريج؛ لتعذر معرفة المكان المناسب له في المتابعات، فيقال مثلًا: أخرجه أحمد، والطبراني من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، بلفظ كذا .... وعزاه السيوطي في الدر المنثور (١/ ٣٠٠) لابن أبي حاتم.

إلا إذا ذكر المصدر الفرعي أنه من رواية فلان عن المدار، فإنه يدخل في مكانه في المتابعة -كما في الصورة الأولىٰ- ولا يشترط ذكر كامل الإسناد.

الركن الثاني: المصادر، وتوثيق النقل منها:

أولًا: صياغة أسماء المصادر، وفيها يراعي الباحث:

١- التخفيف والاختصار في اسم المصدر؛ والعبرة في ذلك بما يدل علىٰ المصدر بيانًا كافيًا يحول دون التباس المصدر بغيره.

٢- الالتزام بصيغة واحدة لكل مصدر؛ فلا يصح أن أقول مرة: أخرجه أحمد في المسند، ومرة: أخرجه أحمد في مسنده.

٣- استعمال (أل) التعريفية وليس ضمير الغائب؛ فهذا أنسب وأكثر اطرادًا. فيقال: أخرجه الطبراني في (الدعاء)، ولا يقال: أخرجه الطبراني في (دعائه).

٤- صياغة المصدر الذي له أكثر من اسم: تكون باختيار اسم والتزامه؛ فلا أقول مرة: أخرجه ابن جرير في (التفسير)، ومرة: ابن جرير في (جامع البيان).

٥- يراعي في تسمية أصحاب المصادر: الالتزام باسم واحد لصاحب كل مصدر، واستعماله بنفس الكيفية في جميع البحث، مع مراعاة الاختصار والإفادة؛ فلا أقول مرة: أخرجه ابن المقرئ في (المعجم)، ومرة: أخرجه أبو بكر بن المقرئ في (المعجم)[1].

ثانيًا: ترتيب المصادر في التخريج:

للباحثين مناهج متعددة، ولا حرج في استعمال أي منها، بشرط الاطراد؛ **ومن أشهر هذه المناهج:**

١- **الترتيب علىٰ وفيات المصنفين.**

٢- **الترتيب علىٰ الصحة:** فيقدم البخاري، ثم مسلم، ثم كتب الصحاح الأخرىٰ؛ كصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، ومستدرك الحاكم.

٣- **الترتيب بحسب المكانة:** فيقدم البخاري، ثم مسلم، ثم السنن الأربعة (أبو داود – الترمذي – النسائي – ابن ماجة) ثم مسند أحمد...

٤- **الترتيب علىٰ المطابقة:** وفيها يرتب الباحث المصادر بحسب مطابقة اللفظ الوارد في المصدر للَّفظ المُخَرَّج.

٥- **الجمع بين المكانة، وبين الترتيب علىٰ الوفيات:** وفيها يقدم الباحث الكتب الستة، ثم يرتب ما عداها علىٰ الوفيات.

---

(١) ومما يساعد علىٰ ذلك: أن يعد الباحث لنفسه قائمه بأسمائهم واختصاراتها.
ومن الفوائد في ذلك: سهولة البحث عن جميع المواضع التي ورد فيها اسم المصنف، وعمل التعديلات – إن احتاج الباحث– دفعة واحدة باستخدام خاصية (استبدال) في برنامج (word).

ثالثًا: الطرق المعلقات، والبلاغات:

الطريق (المُعَلّق) إذا وجد موصولًا في مصدر آخر -ولو نازلًا- فالعبرة بالإسناد الموصول؛ فيعزىٰ للمصدر النازل، إلا إذا وجد في الطريق المُعَلّق شيء ليس في الموصول، فيذكر مع الموصول.

أما إذا لم يوجد موصولًا: فلا بد من ذكره، ويساق في مكانه من التخريج (المتابعة الخاصة به) بعبارة مناسبة تدل علىٰ كونه معلقًا مع نسبته إلىٰ مصدره.

مثل: أخرجه الدارقطني في العلل (ج/ ص) معلقًا من طريق فلان، أو: علقه الدارقطني، أو: ذكره الدارقطني معلقًا، أو: أخرجه الدارقطني معلقًا.

رابعًا: عناصر العزو للمصادر:

المراد هنا: المعلومات التي توثّق كون هذا النص في هذا المصدر؛ **وذلك يشمل:**

اسم الكتاب، وما يفيد من بيانات تدل علىٰ موضع الحديث في المصدر؛ سواء رقم الحديث، أو الجزء والصفحة، أو الكتاب والباب.

الركن الثالث: الرواة:

يراعىٰ في هذا الركن أيضًا الاختصار والإفادة؛ **وذلك من وجوه:**

١- لا يشترط الالتزام بأسماء الرواة كما وردوا في الأسانيد، وإنما العبرة بما اشتهر به الراوي، ويميزه عن غيره.

٢- ترتيب اللقب والكنية والاسم للراوي الواحد: لا ضابط له محدد، وإنما العبرة بالاطراد، والأشهر في الترتيب هو: الكنية، الاسم، اللقب، النسبة.

٣- لا يلتزم بصيغ الأداء الواردة في الأسانيد؛ فإن التخريج يختلف عن الرواية، فالمخرِّج لا يروي بإسناده من طريق البخاري، وإنما يخبر القارئ أن البخاري أخرجه بهذا الإسناد، فإن احتجنا إلىٰ التنبيه علىٰ رواية مدلس بالعنعنة: فيمكن أن ينبه علىٰ ذلك في البيانات بعد صياغة تخريج الطريق.

٤- من لم يسم من المتابعين: يصاغ بما يدل علىٰ ذلك؛ فيقال: (أخرجه فلان، عن رجل) ونحو ذلك.

٥- ترتيب الرواة المتابعين بعد جمعهم داخل الأقواس بعد قول الباحث: كلاهما، ثلاثتهم، أربعتهم (فلان، وفلان، وفلان): يكون بحسب ذكرهم في المتابعة؛ فالمتابع الأول يذكر أولًا، ثم الثاني...وهكذا.

٦- مجيء متابعين مقرونين في مصدر واحد: إذا أخرج مصدرٌ الحديثَ من طريق راويين اشتركا في رواية الحديث عن الشيخ، وقرنهما في إسناد واحد =فالأصل أن المتابعات المقرونة تفرق؛ فلا يقول الباحث: أخرجه البخاري من طريق فلان وفلان؛ لأن هذا يفسد بيان المتابعات؛ وإنما يجعل الباحثُ لكل منهما متابعة مستقلة، يذكر فيها جميع المصادر التي روت الحديث من طريق كل منهما، فتعامَل هذه الصورة مثل غيرها، كأن كل منهما جاء في إسناد مستقل.

الركن الرابع: ختم المتابعات = جمع الرواة في المتابعة الواحدة:

والمراد بذلك: عدّ الرواة -إن كانوا يحتاجون إلىٰ عدّ- ثم ختم المتابعة ببيان شيخهم.

فنقول: كلاهما، ثلاثتهم، أربعتهم...إلىٰ عشرتهم (فلان، وفلان، وفلان) عن الأعمش، به.

فإن تجاوز العدد العشرة نقول:

جميعهم-أربعة عشر راويًا- (فلان، وفلان، وفلان .....) عن الأعمش، به، بنحوه.

الركن الخامس: البيانات:

١- **المراد بالبيانات**: بيان صفة رواية كل راوٍ، وما يكون من اتفاق أو اختلاف أو تفرّدات في الأسانيد والمتون.

٢- اشتهر في هذا الباب أن يقال: (به) للأسانيد؛ يعني: أن الراوي روىٰ الحديث بنفس الإسناد، فيقال: (به) اختصارًا، فإذا وصل الباحث إلىٰ الرواة عن الصحابي: فلا يقول: (به)؛ لأن الإسناد انتهىٰ، أما إذا خالف الراوي فزاد في الإسناد أو نقص: فلا بد من التصريح بالإسناد الخاص به، ولا يستقيم أن أقول: (به)، وأما بيان فروق: المتن فله ألفاظ تستعمل بحسب قرب اللفظ الوارد في المصدر وبعده عن اللفظ المخرج، **ومن أشهرها:**

- (بلفظه)، (بمثله)، (بتمامه): عند الاتفاق.
- (بنحوه)، (بألفاظ متقاربة)، (بلفظ قريب منه): عند الاختلاف القليل.
- (بمعناه): إذا اختلف اللفظان والمعنىٰ واحد.

- (أثناء حديث طويل)، (ومعه قصة)، (مطوّلًا): إذا كان الحديث الأصلي فقرة في قصة طويلة في المصدر المخرّج منه.
- (مختصرًا)، (اقتصر علىٰ بعضه): إذا اقتصر المصدر علىٰ إخراج بعضه.
- (مفرّقًا): إذا كان الحديث في المصدر المُخرَّج منه مفرّقًا في عدّة مواطن، فنذكر هذه العبارة، ثم نُعدِّد تلك المواطن.
- (مع تقديم)، (مع تأخير) إذا اشتمل الحديث في المصدر المخرَّج منه علىٰ تقديم أو تأخير لبعض ألفاظه.
- فإذا كان التقديم أو التأخير يغير المعنىٰ: فيقول المخرج: (الحديث بهذا السياق لم أجده، لكن أخرجه البخاري بلفظ: «...»).

٣- موضع البيانات: بعد ختم المتابعة، بعد كلمة (به)، (بنحوه)؛ فليس هناك بيانات أثناء التخريج.

٤- البيانات تكون علىٰ الرواة وليست علىٰ المصادر؛ فلا يقال: ورواية مسلم فيها كذا؛ تحاشيًا أن يكون لمسلم في هذا الطريق روايتان كل منهما عن راو مختلف، فيلتبس علىٰ القارئ.

٥- ترتيب البيانات في المتابعة الواحدة، أو الوجه الواحد: يكون علىٰ ترتيب الرواة -المتابعين- فمثلًا: إذا كان عندنا حديث يرويه (الليث بن سعد، وعبد الله العمري، ومالك) ثلاثتهم عن سعيد المقبري... فما يوجد من فروق في المتن والإسناد في رواية (الليث) يوضّح أولًا، ثم ننتقل إلىٰ (عبد الله العمري) ثم (مالك).

الطريقة الأولى: صياغة التخريج على المتابعات:

١- طريقة بسيطة غير معقدة، تعتمد علىٰ الرواة المتشاركين في الرواية عن نفس الشيخ، وإذا تدرب عليها الباحث بصورة جيدة فإنها تصبح آلية.

٢- التخريج علىٰ المتابعات تخريج شامل يبدأ من الأسفل -من أول الإسناد- ثم يترقىٰ طبقة طبقة حتىٰ ينتهي إلىٰ الصحابي؛ فلا يقسَّم علىٰ الأوجه أو الطرق التي روي بها الحديث، وإنما تسبك كلها تحت متابعاتها.

٣- الفرق بين هذه الطريقة وبين باقي طرق صياغة التخريج: أن الباحث يلتزم في هذه الطريقة بالإسناد الأصل الذي بُني عليه التخريج، وأما فيما سواها فكل الطرق والأسانيد تدمج مع بعضها.

طريقة الصياغة علىٰ المتابعات:

أولًا: يبدأ المخرِّج فيذكر الإسناد الذي اختاره ليبني عليه التخريج، واختيار هذا الإسناد يتوقف علىٰ نوع الدراسة التي يقوم بها الباحث؛ **والدراسات علىٰ نوعين:**

النوع الأول: دراسة أحاديث كتاب معين؛ مثل: دراسة أحاديث المنتقىٰ لابن الجارود، فهنا سيكون إسناد ابن الجارود هو الإسناد الرئيس.

النوع الثاني: الدراسات الموضوعية؛ مثل: أحاديث الخيل في الكتب الستة.

فهنا يكون الباحث مخيّرًا في انتقاء الكتاب الذي يكون إسناده هو الإسناد الرئيس، ويضع لنفسه منهجًا يلتزم به؛ مثلًا: إذا كان الإسناد عند البخاري فهو الإسناد الرئيس، وإلا فمسلم، وهكذا.

ثانيًا: ننظرُ أولَ راوٍ، الذي هو صاحب الكتاب الذي أثبتنا إسناده واعتبرناه الإسناد الرئيس -البخاري مثلًا- فإذا وجدناه أخرج الحديث بهذا الإسناد في موضع آخر من الصحيح، نقول: أخرجه البخاري في (الموضع الثاني)، به، وكأن البخاري تابع نفسه.

ثالثًا: نبحث عن المصادر التي تروي الحديث من طريق البخاري (تمر به) فنثبتها، ويقال مثلًا: أخرجه البغوي في التفسير (...) من طريق محمد بن يوسف الفِرَبْرِي، عن البخاري، به.

رابعًا: ننظر في طبقة البخاري، هل شارك أحد البخاري في رواية هذا الحديث عن نفس الشيخ الذي روىٰ عنه البخاري؟ فنذكر أسماءهم، ومصادر كل متابع = (المتابعون للبخاري).

ثم طبقة الرواة المتابعين لشيخ البخاري، ثم الذي يليه، إلىٰ أن نصل إلىٰ صحابي الحديث، فنذكر مَنْ رواه عنه من التابعين.

مثالها:

قال البخاري (١٢٥٢): حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا ثابت، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: مر النبي ﷺ بامرأة تبكي عند قبر، فقال: «**اتقي الله واصبري...إنما الصبر عند الصدمة الأولىٰ**».

تعيين الطبقات في هذا الإسناد:

أولًا: ننظر هل رواه المصنف (صاحب الإسناد الذي سيُبنىٰ عليه التخريج) في مكان آخر بنفس الإسناد؟

فوجدنا أن البخاري أخرجه بهذا الإسناد في صحيحه برقم (١٢٨٣)، فتكون الصياغة في هذه الطبقة كالتالي:

أخرجه البخاري (١٢٨٣) بهذا الإسناد.

ثانيًا: هل رواه أحد من طريق البخاري، يعني: بإسناد يمر بالبخاري؟

فوجدنا أن ابن حزم أخرج الحديث في المحلىٰ (٣/ ٣٧١)، من طريق محمد بن يوسف الفِرَبْرِي، عن البخاري، به .

ثالثًا: هل هناك رواة آخرون يشاركون البخاري في رواية هذا الحديث بعينه عن آدم بن أبي إياس؟

فوجدنا أن البيهقي أخرجه في الكبرىٰ (٧٢٠٨)، من طريق إبراهيم بن الحسين ابن ديزيل، عن آدم بن أبي إياس، به.

وآدم بن أبي إياس هو شيخ البخاري؛ فإذًا (إبراهيم) متابع للبخاري في رواية هذا الحديث عن شيخه آدم بن أبي إياس.

رابعًا: هل هناك رواة آخرون يشاركون آدم بن أبي إياس في رواية هذا الحديث عن شعبة؟

فوجدنا أن البخاري أخرجه برقم (٧١٥٤)، وكذلك مسلم (٩٢٦) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث.

وأخرجه مسلم (٩٢٦)، من طريق عثمان بن عمر،

وأخرجه مسلم (٩٢٦)، والترمذي (٩٨٨)، من طريق محمد بن جعفر،

وابن حبان (٢٨٩٥) من طريق إبراهيم بن عيينة،

أربعتهم (عبد الصمد، وعثمان بن عمر، ومحمد بن جعفر، وإبراهيم بن عيينة) عن شعبة، به.

فيكون هؤلاء الأربعة متابعون لآدم بن أبي إياس في الرواية عن شعبة.

خامسًا: هل هناك رواة يشاركون شعبة في رواية الحديث عن ثابت؟

فنظرنا في أرشيف الطرق فلم نجد أحدًا روىٰ هذا الحديث عن ثابت سوىٰ شعبة؛ فهذا موضع تفرد.

سادسًا: هل هناك رواة يشاركون ثابتًا في رواية الحديث عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟

فوجدنا أن الترمذي أخرج الحديث (٩٨٧) من طريق سعد بن سنان،

والطبراني في الأوسط (٦٢٤٤) من طريق عطاء بن أبي ميمونة،

كلاهما (سعد، وعطاء) عن أنس بن مالك، به.

فيكون هذان الراويان متابعين لثابت في رواية هذا الحديث عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهكذا يترقىٰ المخرِّج من أدنىٰ الإسناد إلىٰ أعلاه، ويبحث عمن شارك كل راوٍ في رواية الحديث عن نفس الشيخ، ويجعل كل متابعة (كل طبقة) زمرة مستقلة.

وهذا ملخص للمتابعات في الإسناد السابق(١):

الطبقة	الراوي	المتابعون له
الأولىٰ	البخاري	البخاري (متابع لنفسه) وإبراهيم بن الحسين
الثانية	آدم بن أبي إياس	عبد الصمد بن عبد الوارث، وعثمان بن عمر، ومحمد بن جعفر، وإبراهيم بن عيينة
الثالثة	شعبة بن الحجاج	لا يوجد
الرابعة	ثابت البناني	عطاء بن أبي ميمونة، وسعد بن سنان
الخامسة	أنس بن مالك	شواهد الحديث

(١) ما ذكر في المثال السابق ليس حصرًا لمتابعات الحديث.

تنبيه:

رواة الإسناد الذين لهم مصنفات مستقلة:

يكثر في الأسانيد الرواية من طريق مالك بن أنس، أو عبد الرزاق، أو غيرهما ممن له مصنف خاص.

فإذا جاء الباحث إلىٰ طبقة الرواة عن مالك وأمثاله: فإنه يبدأ بعزو الحديث إلىٰ موطأ مالك -إن وجد الحديث فيه- فيقول:

هو في الموطأ برقم (...)، وأخرجه من طريق مالك فلان، وفلان...

أو يقول: أخرجه البخاري (...)، وأحمد (...)، كلاهما من طريق مالك به، بنحوه، وهو عند مالك في الموطأ برقم (...).

فإن لم يجد الباحث أحدًا روىٰ الحديث من طريق مالك، انتقل إلىٰ المتابعة التالية، واكتفىٰ بعزوه إلىٰ الموطأ.

مثال تطبيقي تفصيلي على صياغة التخريج على المتابعات:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢٢٥٢): حدثني محمد بن محبوب، حدثنا عبد الواحد، حدثنا الأعمش، قال: تذاكرنا عند إبراهيم الرهن في السلف، فقال: حدثني الأسود، عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: (أن النبي ﷺ اشترىٰ من يهودي طعاما إلىٰ أجل معلوم، وارتهن منه درعًا من حديد).

تخريج الحديث:

* أخرجه البخاري (٢٥٠٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في المستخرج علىٰ البخاري (ق٦٥/ ب، ق٩٧/ ب)، وابن حزم (٨/ ٥٥٨)، والبيهقي (١١١٩٨)، وأبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (١٧٤٢) من طريق **مسدد بن مسرهد،**

والبخاري (٢٠٦٨، ٢٣٨٦) عن **معلىٰ بن أسد العمي،**

ومسلم (١٦٠٣)، وإسحاق (١٥٠٨) من طريق **أبي هشام المغيرة بن سلمة المخزومي،**

وإسحاق (١٥٠٩)، وابن حبان (٥٩٣٨)، وأبو الحسن الحربي في الثاني من الفوائد المنتقاة (٣٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في المستخرج علىٰ البخاري (ق٣١/ أ) من طريق **بشر بن معاذ العقدي،**

أربعتهم (مسدد، ومعلىٰ بن أسد، وأبو هشام المخزومي، وبشر بن معاذ) عن عبد الواحد بن زياد العبدي به بمثله.

ورواية بشر بن معاذ فيها: (اشترىٰ من يهودي طعاما إلىٰ سنة).

* وأخرجه البخاري (٢٢٠٠)، ومسلم (١٦٠٣)، والنسائي في الصغرىٰ (٤٦٥٢)، وفي الكبرىٰ (٦٣٨٠)، وابن ماجه (٢٤٣٦)، وابن أبي شيبة (٢١٢٠٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في المستخرج علىٰ البخاري (ق٢٠/ ب) من طريق **حفص بن غياث،**

والبخاري (٢٠٩٦)، ومسلم (١٦٠٣)، والنسائي في الصغرىٰ (٤٦٩٣)، وفي الكبرىٰ (٦٤٢٢)، وإسحاق (١٥٠٧)، وأحمد في المسند (٢٤٧٨٠)، وفي الزهد - رواية عبد الله (٥)، والبزار (١٨/ رقم٣٢٢)، وأبو عوانة (٥٩٣٦)، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات علىٰ المزني (٢٧٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في المستخرج علىٰ البخاري (ق٣١/ أ)، وابن الجوزي في التحقيق (١٧٣٥) من طريق **أبي معاوية محمد بن خازم الضرير**،

والبخاري (٢٩١٦)، وابن الضريس في أحاديثه (ص٣) ، وابن حبان (٥٩٣٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في الخامس من الوخشيات (ق٢١٦/ أ)، والبيهقي (١١٣٠٢)، والبغوي (٢١٢٩)، والذهبي في معجم الشيوخ (٩١٢) من طريق محمد بن كثير العبدي،

والبخاري (٤٤٦٧)، وأبو عوانة (٥٩٣٨)، والبغوي (٢١٢٩)، وأبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (٤٠٤٥) من طريق قبيصة بن عقبة،

وابن سعد (١/ ٤٢٠)، وأحمد (٢٦٦٣٨)، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات علىٰ المزني (٢٧٦)، وأبو نصر العكبري في حديثه - انتقاء الضياء (٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية (٧/ ١٢٩)، والبيهقي في الكبير (١١٣٠٢)، وفي معرفة السنن (١١٧٠٥)، وفي دلائل النبوة (٧/ ٢٧٤)، وابن عساكر في معجم الشيوخ (١٣٣٤)، وابن العديم في بغية الطلب (٧/ ٣٤٦٤) من طريق يزيد بن هارون،

وابن سعد (١/ ٤٢٠)، والخطيب البغدادي (٢/ ١٣٤) من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري،

وابن أبي شيبة (٢٣٤٥٤) عن وكيع بن الجراح،

وإسحاق (١٥٥٧) عن عمرو بن محمد العنقزي،

والبجيري في المستخرج علي البخاري (ق٦/ أ)، والطوسي (١١٢٥) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

وأبو عوانة (٥٩٣٧) من طريق محمد بن يوسف الفريابي،

والميانجي في جزئه (ق١٣٣/ أ) من طريق عبد الله بن أبان العجلي،

والدارقطني في العلل معلقا (٨/ ٢٥٦) عن أبي حذيفة موسىٰ بن مسعود النهدي،

عشرتهم (محمد بن كثير، وقبيصة، ويزيد بن هارون، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وعمرو العنقزي، وابن مهدي، والفريابي، وعبد الله بن أبان، وأبو حذيفة النهدي) عن **سفيان الثوري،**

والبخاري (٢٢٥١)، وأبو عوانة (٥٩٤٠)، وابن المنذر (٨٣٤٧)، والبيهقي في الكبير (١١٣٠١)، وفي الصغرىٰ (٢٠١٥)، والمهرواني في المهروانيات - تخريج الخطيب (٦٣)، والبغوي (٢١٣٠)، وقاضي المارستان في أحاديث الشيوخ الثقات (٤٦٧)، والذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ١٣٢) من طريق **يعلىٰ بن عبيد الطنافسي،**

والبخاري (٢٥١٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في المستخرج علىٰ البخاري (ق٩٨/ ب) من طريق **جرير بن عبد الحميد الضبي،**

ومسلم (١٦٠٣)، وإسحاق (١٥٠٦)، وابن الجارود (٦٧٣) من طريق **عيسىٰ بن يونس،**

ومحمد بن الحسن في الأصل (٣/ ١٣٢) عن **أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي،**

وعبد الرزاق (١٤٩٠١) عن **سفيان بن عيينة،**

وابن أبي شيبة (٢١٢٠٩)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (٢٦٩) من طريق **محمد بن فضيل بن غزوان،**

وأحمد (٢٦٥٧٤)، والدولابي (١٣٢٢)، وأبو عوانة (٥٩٣٩)، وابن المنذر في الإقناع (٩٧)، والإسماعيلي (فتح الباري ٤/ ٤٣٣) من طريق **عبد الله بن نمير**،

وأحمد (٢٥٩١١) عن **يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة**،

وابن عقدة في حديثه (ق١٢/ ب) من طريق **منصور بن أبي الأسود الليثي**،

وأبو الشيخ الأصبهاني في أحاديثه (٣٢)، والدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ٦٠٠٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان (١/ ٣٧٣) من طريق **زفر بن الهذيل**،

والخطيب البغدادي (٤/ ٢٥٧) من طريق **أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر**،

جميعهم -أربعة عشر راويا- (حفص بن غياث، وأبو معاوية، والثوري، ويعلىٰ بن عبيد، وجرير، وعيسىٰ بن يونس، وأبو يوسف القاضي، وابن عيينة، وابن فضيل، وابن نمير، وابن أبي زائدة، ومنصور بن أبي الأسود، وزفر، وأبو خالد الأحمر) عن سليمان بن مهران الأعمش به بنحوه.

ورواية حفص بن غياث، وأبي معاوية، وجرير، وأبي يوسف القاضي، وابن فضيل، وابن نمير، وابن أبي زائدة ليس فيها: (من حديد).

ورواية أبي معاوية، ويعلىٰ بن عبيد، وأبي يوسف القاضي فيها: (بنسيئة) بدل: (إلىٰ أجل معلوم).

ورواية الثوري فيما يرويه غير وكيع بلفظ: (توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي، بثلاثين صاعا من شعير)، وفيما يرويه يزيد بن هارون، وأبو أحمد الزبيري ليس فيها: (عند يهودي)، وفيما يرويه أبو أحمد الزبيري -عند ابن سعد- فيها: (بستين صاعا)، وفيما يرويه ابن مهدي فيها: (بعشرين صاعا من طعام أخذه لأهله)، وفيما يرويه عبد الله بن أبان ليس فيها: (بثلاثين صاعا من شعير).

ورواية الثوري فيما يرويه وكيع: عن مرزوق التيمي، عن إبراهيم، قال في الرهن في العينة: (توفي النبي ﷺ ودرعه مرهونة).

ورواية جرير، وعيسىٰ بن يونس، وابن فضيل، وابن نمير، وابن أبي زائدة، وزفر، ليس فيها: (إلىٰ أجل معلوم).

ورواية ابن عيينة بلفظ: (أن رسول الله ﷺ ابتاع من يهودي أصوعا من دقيق، ورهنه درعه).

ورواية أبي خالد الأحمر: عن الأعمش، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: (توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند أبي شحمة اليهودي).

ورواية الثوري فيما يرويه عبد الله بن أبان: عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

* وأخرجه الحارثي في مسند أبي حنيفة (٧٨٦)، والدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ٦٠٠٤)، وقاضي المارستان في مسند أبي حنيفة(جامع المسانيد ٢/ ٣٨) من طريق أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي،

وابن المظفر في الأول من حديثه (ق٢٥٠/ ب)، وعلي بن بلال في إعلام الأعلام (ص٤٤٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في مسند أبي حنيفة (ص٨٠) من طريق محمد بن الحسن الشيباني،

كلاهما (أبو يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن) عن أبي حنيفة النعمان بن ثابت، عن **حماد بن أبي سليمان**، عن إبراهيم بن يزيد النخعي به بمثله، دون قوله: (من حديد).

ورواية أبي يوسف القاضي ليس فيها: (إلىٰ أجل معلوم).

ورواية محمد بن الحسن فيها: (نسيئة) بدل: (إلىٰ أجل معلوم).

ورواية محمد بن الحسن فيها: عن الأسود، عن ابن عباس، بدل: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الطريقة الثانية: صياغة التخريج على الأوجه = الخلاف:

هذه الطريقة تشبه ما يذكر في كتب الفقه المقارن؛ حيث تُذكرُ المسألة ثم أقوال العلماء واختلافهم ومذاهبهم فيها، ويحدد سبب اختلافهم، ثم الترجيح بينهم.

وتستعمل هذه الطريقة في الأحاديث التي وقع الاختلاف في أسانيدها أو متونها، وهي مناسبة جدًا للتخريج الموسع.

وعليها بنىٰ الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ كتابه «العلل».

خطواتها:

١- ذكر الحديث محل التخريج، دون عزو.

٢- عدم التقيد بإسناد معين.

٣- تحديد الراوي الذي وقع عليه الاختلاف؛ وغالبًا ما يكون مدار الحديث الأساس، أو أحد مدارات الحديث الفرعيين.

فيقال: هذا الحديث يرويه الزهري، أو مداره علىٰ الزهري.

والعبارة الأولىٰ أولىٰ؛ لأن الباحث لم يُحط علمًا بجميع الروايات.

٤- بيان أوجه الاختلاف عليه، أو عددها؛ فيقال:

واختلف عليه في وصله وإرساله، أو في رفعه ووقفه.

أو: واختلف عليه علىٰ وجهين.

أو: واختلف عليه في إسناده ومتنه:

أما الاختلاف في الإسناد فعلىٰ وجهين:

الأول:

الثاني:

وأما الاختلاف في المتن فعلىٰ ثلاثة أوجه:

الأول:

الثاني:

الثالث:

٤- بيان من روىٰ كل وجه عن المدار؛ سواء كان واحدًا أو أكثر، مع عزو رواية كل راوٍ إلىٰ مخرجيها؛ فيقال:

الوجه الأول: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رواه عنه: معمر، وأخرجه من هذا الوجه البخاري (رقم الحديث).

الوجه الثاني:

الوجه الثالث:

مثال تطبيقي على صياغة التخريج على الأوجه:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لما خلق الله آدم ونفخ فيه الروح عطس؛ فقال: الحمد لله -فحمد الله بإذنه- فقال له ربه: رحمك الله يا آدم...».

هذا الحديث يرويه سَعِيد المَقْبُرِي، واختلف عليه علىٰ ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: سَعِيد المَقْبُرِي، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

رواه الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذُبَاب.

أخرجه من هذا الوجه: الترمذي في السنن (٥/ ٣١٢)، والبزار في المسند (١٥/ ١٥٠).

الوجه الثاني: سَعِيد المَقْبُرِي، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

رواه أبو مَعْشَر نَجِيح بن عبد الرحمن.

أخرجه من هذا الوجه: ابن بِشْرَان في الأمالي (١/ ٢٨٨).

الوجه الثالث: سَعِيد المَقْبُرِي، عن أبيه، عن عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قوله.

رواه الليث بن سعد، عن محمد بن عَجلان، عن المقبري.

أخرجه الآجري في الشريعة (٢/ ٨٥٧)، ومن طريقه ابن بطة في الإبانة (٤/ ١٤٨-١٤٩).

الطريقة الثالثة: صياغة التخريج على المدارات:

مدار الحديث أو مدار الإسناد هو: الراوي الذي تلتقي عنده أسانيد ذلك الحديث وطرقه، أو هو الراوي الذي تتفرع من عنده الأسانيد.

ويتم معرفة مدار الحديث بجمع طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً؛ لمعرفة الراوي الذي منه تفرعت كل الأسانيد = الراوي الذي ذكر في جميع الأسانيد، وعنه نُقل الحديث.

وعلامته: أنه أول رجل تكرر ذكره في جميع الأسانيد من جهة المصنف.

فمثلًا: عندنا حديث له عشرة أسانيد، تشترك كلها في صحابي واحد، هو أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

نظرنا فوجدنا هذه الأسانيد تشترك في الراوي عن أبي هريرة، وهو (سعيد المقبري) بحيث وجدناه مذكورًا في الأسانيد العشرة.

ثم نظرنا في الراوي بعد المقبري، فوجدنا أنه (الليث بن سعد)، ووجدناه كذلك مذكورًا في هذه الأسانيد كلها.

ثم نظرنا في الطبقة التي تلي طبقة الليث (تلاميذ الليث) فوجدنا أن تلميذه في ثلاثة أسانيد (محمد بن عجلان)، وتلميذه في ثلاثة أخرىٰ (عبد الله بن وهب) وتلميذه في الأربعة الباقية (عبد الله بن المبارك).

إذن سيكون مدار الحديث في هذا الأسانيد كلها (الليث بن سعد) لأنه أول راوٍ تكرر في جميع الأسانيد من جهة المصنف، وكل الأسانيد تلتقي فيه وترجع إليه، ومنه تفرع الحديث إلىٰ من بعده.

وأما (محمد بن عجلان) و(عبد الله بن وهب) و(عبد الله بن المبارك) تلاميذ (الليث) فكل منهم مدار فرعي لتلاميذه هو، والطرق التي تفرعت عنهم.

متىٰ نلجأ إلىٰ طريقة المدارات:

طريقة المدارات تستعمل غالبًا في التخريج المتوسط، وفي الأحاديث التي لا يكثر فيها اختلاف الرواة، وليست محلًا للعلل؛ كأحاديث الصحيحين.

وتصلح هذه الطريقة عند تخريج حديث معين مذكور بإسناده، وكذلك عند تخريج متن ورد بلا إسناد.

خطواتها:

١- معرفة هل للحديث مدار واحد أم أكثر من مدار.

٢- تحديد المدارات الأصلية والفرعية.

٣- اقتصار الإسناد الذي يذكر في الصياغة علىٰ المدار ومن فوقه إلىٰ الصحابي، دون ذكر الرواة الذين يروون عن المدار، أو من تحتهم إلا للحاجة.

٤- ذكر المصدر الأول، ثم موضع الحديث فيه (رقم الحديث، الجزء والصفحة....)، ثم المصدر التالي، فالذي بعده...

٥- ترتيب المصادر في هذه الطريقة يكون علىٰ ما يراه الباحث؛ سواء رتبها علىٰ الصحة ، أو الوفيات، أو غير ذلك.

٦- بعد الفراغ من سرد المصادر يُجمعون علىٰ الراوي الذي اشتركت فيه جميع الأسانيد؛ فيقال: (جميعهم، كلهم، جميعًا...) من طريق فلان، عن فلان، عن الصحابي.

٧- إذا كان مَنْ دون المدار موضع علة؛ فينبغي ذكره عند ذكر المصدر الذي أخرج روايته، ولا يقتصر في هذه الحالة علىٰ المدار.

٨- قد يكون للحديث الواحد طرق متعددة ترجع لأكثر من مدار، فيُبدأ بتلخيص الطرق علىٰ المدار الأول، ثم ينتقل إلىٰ المدار الثاني، ثم الأسانيد التي ليس لها إلا طريق واحد.

أمثلة على طريقة التخريج على المدارات:

أولًا: مثال علىٰ جمع التخريج علىٰ المدار الأصل:

حديث «**لا تَتَّخِذُوا الضَّيْعَةَ فَتَرْغَبُوا فِي الدُّنْيَا**»

هذا الحديث أخرجه الترمذي في السنن (٢٣٢٨) ، وأحمد في المسند (٣٥٧٩)، وفي الزهد (ص٢٩)، وابن أبي الدنيا في إصلاح المال (٢٤)، وأبو إسماعيل حماد بن إسحاق في تركة النبي (ص٧٢)، والشَاشي في المسند (٨١١) ، والحاكم في المستدرك (٧٩١٠)، جميعًا: من طريق الأعمش ، عن شِمْر بن عطية ، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه ، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أن النبي ﷺ قال : «**لا تتخذوا الضيعة؛ فترغبوا في الدنيا**».

ثانيًا: مثال علىٰ الإشارة للمدارات الفرعية قبل الوصول للمدار الأصل:

قَالَ الإمام البَزَّارُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

حدثنا عُبَيْدُ بن إسماعيل الهَبَّارِيُّ، قال: حدثنا أبو أسامةَ، عن عُبَيْدِ الله، عن سعيدٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إن الله حَرَّمَ ما بين لَابَتَي المدينة -أحسبه قال -عَلَىٰ لِسَانِي**»، ثم جاء إلىٰ بني حَارِثَةَ، فقال: «**لا أُرَاكُمْ إلا قد خرجتم، ثم نظر فقال: بل أنتم فيه**».

هذا الحديث أخرجه البخاري في (١٨٦٩)، من طريق: سليمان بن بلال.

وأحمد في المسند (٧٨٤٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٦٢٢٤)، والبزار في المسند (٨٤٥٢)، ثلاثتهم (أحمد، وابن أبي شيبة، والبزار) من طريق: أبي أسامة حماد بن أسامة.

والطبراني في الأوسط (١٧٣٦)، من طريق موسىٰ بن عقبة.

ثلاثتهم (سليمان بن بلال، وأبو أسامة، وموسىٰ بن عقبة صاحب المغازي): عن عُبَيْد الله بن عمر العُمَرِي عن سَعِيد المَقْبُرِي عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بمثل حديث البزار، دون قوله: (أحسبه قال).

واقتصر ابن أبي شيبة علىٰ قوله: «**إن الله حَرَّم علىٰ لساني ما بين لَابَتَي المدينة**».

ثالثًا: مثال ذُكر فيه كامل الإسناد أثناء الصياغة؛ ليتدرب الطالب علىٰ الصياغة:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**رَغِمَ أَنْفُ رجل ذُكِرْتُ عنده فلم يُصَلِّ عَلَيَّ، وَرَغِمَ أَنْفُ رجل دخل عليه رمضان ثم انْسَلَخَ قبل أن يُغْفَرَ له، وَرَغِمَ أَنْفُ رجل أدرك عنده أبواه الكِبَرَ فَلَمْ يُدْخلاه الجنة**».

أخرجه الترمذي في السنن (٣٥٤٥)، قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقِي.

وأحمد في المسند (٧٤٥١).

والبيهقي في الدعوات الكبير (١٧٢)، قال: أخبرنا أبو محمد بن يوسف، أخبرنا أبو سَعِيد بن الأعرابي، أخبرنا الحسن بن محمد بن الصباح.

ثلاثتهم (أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقِي، وأحمد بن حنبل، والحسن بن محمد ابن الصباح): عن رِبْعِيٍّ بن إبراهيم بن عُلَيَّة.

وأخرجه البزار في المسند (٨٤٦٥)، قال: حَدَّثنا مُحَمد.

وإسماعيل بن إسحاق في فضل الصلاة علىٰ النبي (١٦).

والحاكم في المستدرك (٢٠١٦)، قال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأنا أبو المُثَنَّىٰ معاذ بن المُثَنَّىٰ.

كلاهما (إسماعيل بن إسحاق، و معاذ بن المُثَنَّىٰ): عن مُسَدَّد.

وأخرجه ابن حبان في الصحيح (٩٠٨)، قال: أخبرنا عمر بن محمد الهمداني، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن بَزِيع.

ثلاثتهم (محمد بن عبد الملك -شيخ البزار- ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد، ، ومحمد ابن عبد الله بن بَزِيع): عن بشر بن المُفَضَّل.

كلاهما (رِبْعِيٌّ بن عُلَيَّة، وبشر): حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن سَعِيد المَقْبُرِي، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به

واقتصر الحاكم علىٰ قوله: «**رَغِمَ أَنْفُ رجل ذكرت عنده فلم يصل عليَّ**».

تتمة:

تكوين أرشيف أقوال النقاد = كيفية الوقوف علىٰ أحكام الأئمة علىٰ الروايات:

هذه الخطوة ألصق بدراسة الحديث منها بعلم التخريج، ولكن لما كان جزء منها حاصل أثناء التخريج وجمع الطرق، رأيت من المناسب التذييل بها حتىٰ يستفيد الباحث من جهده في مرحلة التخريج كاملًا.

وإن معرفة درجة الرواية صحة وضعفًا من الأهداف الكبيرة التي يجعلها المُخَرِّج نصب عينية.

ولذلك طريقان مشهوران:

الأول: دراسة ما يَجمع الباحث من أسانيد أثناء التخريج؛ ليخرج بحكم علىٰ الرواية.

الثاني: نص إمام من الأئمة علىٰ درجة الرواية أو درجة الإسناد.

ولما كانت أحكام الأئمة ونصوصهم هي المَعين الأساس الذي ينهل منه الباحث، ويتدرب من خلاله الطالب =كان لزامًا علىٰ المُخَرِّج أن يعرف الطريق لجمع هذه الأقوال، لاسيما وأنها ليست مجموعة ولا محصورة، وإنما هي منثورة في بطون الأسفار، وتحتاج في معرفتها والوقوف عليها صنعة ودربة، وملكة تنمو مع الأيام.

ويمكن وضع ضوابط عامة وأصولًا كلية يستأنس بها الباحث؛ ومن ذلك:

أولًا: **الحرص علىٰ جمع أقوال الأئمة والنقاد** التي يجدها الباحث أثناء التخريج، وعقب الروايات والطرق؛ فهذا كنز ثمين يصعب علىٰ الباحث تداركه لو فات.

ثانيًا: الاجتهاد في معرفة مصنفات الإمام المراد معرفة قوله، ومحاولة حصرها، **وهذه المصنفات على ثلاثة أوجه:**

١- المصنفات التي ألفها الإمام بنفسه.

٢- المصنفات التي جُمعت من لفظه.

٣- المصنفات التي استخرجت من مجموع تراثه.

فالأصل أن أول مكان لا بد أن يبحث فيه المُخَرِّج على حكم إمام من الأئمة هو كتبه الخاصة؛ فهي خزانة علمه ومنبع فوائده.

فلا يستقيم -مثلًا- أن أخرِّج حديثًا من «سنن الترمذي» ولا أنتبه إلى أن الترمذي يعقب أحاديثه بالحكم عليها.

وكذلك يفعل الطبراني في «المعجم الأوسط»، والبزار في «المسند».

وكذلك أول مكان لا بد أن أطلب فيه أقوال أبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي هو «علل ابن أبي حاتم».

وأول مكان لمعرفة أحكام ابن معين هي «سؤالاته» الكثيرة.

وكذلك ابن المديني في «علله» المشهورة.

وأول مكان أطلب فيه أقوال الدارقطني لا بد أن يكون «علل الدارقطني».

وكذلك البيهقي «السنن الكبرى».

وكذا ابن حجر في «فتح الباري»، و «التخليص الحبير».

ثالثًا: مراعاة شرط الإمام في كتابه:

ففي كثير من الأحيان يستفاد حكم الإمام على الرواية من شرطه العام في كتابه، ومثل هذا يحتاج تأملًا وخبرة وطول دراية.

ومن أدل الأمثلة علىٰ ذلك:

الكتب التي اشترطت الصحة؛ فمجرد ذكر الحديث فيها يحمل حكم الإمام علىٰ هذا الحديث غالبًا.

رابعًا: **مراعاة منزلة الإمام في الفن** = الكتب المتخصصة في الفن الذي برع فيه الإمام مما جاء بعد عصره:

ومن خلال هذا الضابط يمكن الوقوف علىٰ أحكام كثير من الأئمة، من خلال نقل العلماء عنهم في الدراسات المتخصصة، كـ (كتب العلل) التي تعتني بالنقل عن المتقدمين؛ كـ «علل الترمذي»، والذي أكثر فيه من نقل أحكام الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ جملة كبيرة من الأحاديث.

خامسًا: **كتب الجرح والتعديل التي تعتني بالحكم علىٰ بعض مرويات الراوي**، أو إيراد عدد مما استُنْكر عليه، أو حمل فائدة تستحق الذكر.

وهذه طائفة فريدة من الكتب تعتني بالتدليل علىٰ درجة الراوي بذكر بعض أحاديثه التي أنكرت عليه.

ومن أشهر هذه الكتب:

١- المجروحين لابن حبان.

٢- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي.

٣- الضعفاء الكبير للعقيلي.

فإذا أراد الباحث معرفة حكم واحد من هؤلاء الأئمة في حديث ظاهره الضعف =فعليه بطلبه في هذه الكتب وأمثالها.

سادسًا: **الخدمات التي قام بها العلماء علىٰ كتب السنة:**

ومن ذلك:

«تلخيص الذهبي» علىٰ «مستدرك الحاكم»، الذي ناقش فيه الحاكم، وأودع فيه أحكامه الخاصة.

«تهذيب السنن الكبير» للذهبي أيضًا، والذي حكم فيه علىٰ كثير من أحاديث «السنن الكبرىٰ» للبيهقي.

سابعًا: **كتب التخاريج التي تعتني بالحكم علىٰ الحديث:**

وهذا النوع -فضلًا عن كونه خزانة لأقوال مؤلفه- خزانة وافية لأقوال النقاد وأحكامهم، تلك التي يستدل بها العالم أو يسترشد بها.

ومن ذلك: «التلخيص الحبير» لابن حجر، و «نصب الراية» للزيلعي.

ثامنًا: **البرامج الحاسوبية والمواقع الإلكترونية** التي تعتني بجمع أقوال الأئمة علىٰ الأحاديث:

ومن أشهرها:

١- جامع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

٢- موسوعة جامع الحديث النبوي.

٣- موقع الدرر السنية.

٤- موقع حديث.

تنبيه:

أقوال النقاد لا حاجة لسبكها مع الطرق، وإنما محلها في الدراسة؛ فلا يقال: أخرجه الترمذي (...) وقال: (حسن صحيح)؛ فهذا مما يشوش علىٰ معرفة الطرق.